

خبرات وامتيازات

مستبعداً عرقلة "إسرائيل" للمفاوضات أو حصولها على حصة من الحقل، باعتباره يقع في نطاق المياه الاقتصادية الفلسطينية، يقول رمضان أبو العلا، الخبير في هندسة البترول والطاقة بجامعة قناة السويس، إن بلاده قادرة بحكم علاقاتها بالأطراف الثلاثة "إسرائيل والسلطة وحما"، على إنجاح المفاوضات وإعادة تنمية واستغلال حقل "غزة مارين". وأضاف: إن خبرات مصر في مجال ترسيم الحدود البحرية وتشغيل حقول الغاز وإدارتها، يمنحها القدرة على المساهمة في استغلال الفلسطينيين لثرواتهم البحرية، مشدداً على أن نتائج المشروع ستعود بإيجابية على مصر، وإن كانت "سياسية وليست اقتصادية بالدرجة الأولى".

ومن منظور فني، أشار أبو العلا إلى أن عضوية فلسطين في منتدى غاز شرق المتوسط، تعزز من أهمية الحقل، فيما تبقى مسألة استغلاله في التصدير لأوروبا -على غرار اتفاق توريد الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا عبر مصر- مرهونة بغياب بنيتها التحتية، ومدى قدرة الشركة المشغلة للحقل (إيجاس) على إدارته وتشغيله؛ لكنه استدرك بالقول: إنه رغم غياب البنية التحتية تبقى هناك وسائل بديلة على غرار ناقلات النفط، ثم الأنبوب البحري بين مدينتي عسقلان في "إسرائيل" والعريش المصرية، وصولاً إلى محطتي الإسالة في مدينتي إدكو ودمياط، شمالي مصر.

حقائق وأرقام

- عام ١٩٩٩ منحت السلطة الفلسطينية، شركة "بريتيش غاز" البريطانية حق التنقيب عن الغاز على سواحل غزة.

- اكتشفت الشركة حقلي "مارين ١" و"مارين ٢" على بُعد نحو ٣٦ كيلومتراً من سواحل غزة.

- يحتوي الحقلان -وفق تقديرات- على ١/٤ تريليون قدم مكعبة من الغاز.

- استحوذت شركة "شل" على شركة "بريتيش غاز" التي كانت تتولى التطوير.

- منذ الاكتشاف تعرقل "إسرائيل" الاستثمار فيهما، مادفع شركة "شل" للاستحباب عام ٢٠١٨.

- في أبريل/نيسان ٢٠١٨، أعلن صندوق الاستثمار الفلسطيني تشكيل تحالف جديد ليحل محل شركة "شل" في حقل الغاز.

- يتكون التحالف الجديد من صندوق الاستثمار الفلسطيني وشركة "سي سي سي" بنسبة ٢٧٪ لكل منهما، وتخصيص ٤٪ لشركة عالمية.

- كلفت الحكومة الفلسطينية التحالف الجديد بالبحث عن مطور عالمي بديل.

- بدأ صندوق الاستثمار مباحثات مع الشركة المصرية "إيجاس" كي تدخل شريكاً مطوراً عالمياً.

- مع انضمام السلطة الفلسطينية إلى منتدى غاز شرق المتوسط (تأسس بالقاهرة عام ٢٠١٩)، ومصر تؤيد حقوقها السيادية على مواردها الطبيعية، وعلى رأسها حقل غزة.

- في فبراير/شباط ٢٠٢١، وقعت مصر والسلطة مذكرة تفاهم حول تطوير الحقل.



سيجعل فلسطين لاعباً في سوق الطاقة بالمنطقة

ما هي آخر مستجدات مفاوضات حقل «غزة مارين»؟

«إسرائيل»، دولة مختلة وليست طرفاً في التطوير، وبالتالي ليست لها عوائد مالية وعلاقتها بملف الغاز تتحدد من خلال اتصالات مع القنوات الرسمية خاصة السلطة الفلسطينية ومصر

وأشار إلى أهمية الاتفاق على أن ينقل غاز الحقل إلى محطة العريش في مصر، ثم يعاد تصديره إلى غزة ومحطة كهرباء جنين وغيرها؛ لكن إذا أمسكت "إسرائيل" بمفاتيح الأنابيب فستوظف الغاز سياسياً. وأضاف: إن من بين التفاصيل التي يفترض أن تكون قيد البحث، هي آلية نقل الغاز واسترداد تكلفة الاستثمار بالنسبة للشركة المصرية، بالإضافة إلى التمويل، وهل سيبيع في فلسطين بأسعار تنافسية أو مخفضة؟

قيمة اقتصادية وإستراتيجية

ويشير عبد الكريم إلى أن القيمة السوقية لاحتياطي الغاز في حقل غزة تقدر ما بين ٧-٨ مليارات دولار، وإذا لم يتم تصديره والاقتصر فقط على استخدامه داخل الأراضي الفلسطينية فسيكفي ٢٥ عاماً، ولا حاجة للاعتماد على الغير وتحديداً "إسرائيل"، كما ستستفيد خزينة السلطة الفلسطينية سنوياً بنحو ١٥٠ مليون دولار.

أما إسرائيلياً، فقال: إن الغاز يفتح المجال أمام السلطة الفلسطينية كي تصبح لاعباً في سوق الطاقة بالمنطقة، خاصة أنها ضمن ٩ دول أعضاء في منتدى غاز المتوسط، مضيفاً: أن "الصراع اليوم في العالم على ملف الطاقة".

وبالنسبة لـ"إسرائيل"، قال المصدر: إنها دولة محتملة وليست طرفاً في التطوير، وبالتالي ليست لها عوائد مالية، وعلاقتها بملف الغاز تتحدد من خلال اتصالات مع القنوات الرسمية خاصة السلطة الفلسطينية ومصر.

في هذا السياق، يرى الخبير الاقتصادي الفلسطيني، نصر عبد الكريم، أن أهمية المباحثات الفلسطينية - المصرية تكمن في تنفيذ أي اتفاق متوقع "لأن أي اتفاق دون موافقة إسرائيلية على البدء في استخراج الغاز يفقد قيمته"، وفق قوله. وأوضح عبد الكريم أن المؤشرات تدل على أن الشركة المصرية -من خلال الحكومة- حصلت على موافقة إسرائيلية ميدانية لاستكمال الحفر والتنقيب واستخراج الغاز.

عوامل ضاغطة

وقال عبد الكريم: إن المفاوضات تمت على مدى سنوات ماضية، كما توفرت عوامل ضاغطة، حيث استطاعت مصر انتزاع الموافقة الإسرائيلية عبر توظيف علاقة القاهرة المستقرة مع تل أبيب وحاجة الأخيرة وأوروبا للغاز، مضيفاً: "لكن السؤال المفتوح عن الشروط ومكان نقطة التجميع والتوزيع".

المحادثات تتقدم

قال مصدر فلسطيني مطلع على المباحثات -فضل عدم ذكر اسمه-: إن المباحثات مستمرة منذ فبراير/شباط الماضي، وتم الاتفاق على قضايا مرجعية؛ لكن التفاصيل قيد البحث، والمحادثات تتقدم بشكل جيد، مشيراً إلى أن أي اتفاق نهائي سيرض على الحكومة الفلسطينية التي ستقره وسيعلن في حينه. وأعلنت الحكومة الفلسطينية في ختام جلستها الأسبوعية، الإثنين الماضي، تشكيل لجنة وزارية للمتابعة مع صندوق الاستثمار، لإتمام اتفاق مع الشركة المصرية لتمويل وتشغيل حقل الغاز الفلسطيني قبالة قطاع غزة.

أهمية الشراكة المصرية

ويأمل الفلسطينيون أن يساعد وجود مصر في المشروع -إلى جانب أزمة الغاز العالمية- في المضي قدماً نحو مشروع استخراج الغاز. ووفق المصدر الفلسطيني، فإن من النقاط العامة المتفق عليها، أن تكون الأولوية في الغاز لسد احتياجات السوق الفلسطينية، ولا سيما شركات توليد الكهرباء الفلسطينية وخاصة تمهيداً لاستخراج الغاز بالكميات التجارية بعد ٣٠ شهراً من توقيع الاتفاقية.

الوفاء/وكالات- في ضوء تصاعد الحرب الأوكرانية لمستوى غير مسبوق، شهدت دول حوض شرق البحر المتوسط مجموعة تطورات كبيرة على مستوى تداين اتفاقيات لاستخراج الغاز من المنطقة الغنية بالوقود الأحفوري.

آخر هذه المستجدات، ومفاوضات مصرية مع الفلسطينيين و"إسرائيل"؛ بهدف التوصل إلى اتفاق يتيح لها تطوير حقل الغاز "غزة مارين" قبالة سواحل قطاع غزة، وهو أقدم الحقول المكتشفة في المنطقة منذ تسعينيات القرن الماضي.

المفاوضات الجارية، تأتي بعد عام من توقيع البلدين مذكرة تفاهم، على أن تمتلك الشركة المصرية المشغلة للحقل ٤٥٪ من حصة الحقل البحري، بهدف توفير احتياجات فلسطين من الغاز الطبيعي، مع تصدير جزء من الإنتاج لمصر.

وحسب تقارير صحفية، فإن مصر والسلطة الفلسطينية على وشك توقيع اتفاق يحدد حصص الأطراف المستفيدة من الحقل، على أن تبدأ شركة "إيجاس" الحكومية المصرية الخطوات العملية لتطوير الحقل، تمهيداً لاستخراج الغاز بالكميات التجارية بعد ٣٠ شهراً من توقيع الاتفاقية.

أخبار قصيرة



إيران وقطر ترفعان تبادلتهما التجاري ٣ مليارات دولار

أعلن رئيس منظمة تنمية التجارة الإيرانية عن الاتفاق مع أمير قطر لرفع التبادل التجاري البيئي إلى ٣ مليارات دولار حتى سنة ٢٠٢٥. وأوضح علي رضا بيمان باك، الذي حضر اجتماع مساعد الرئيس الإيراني للشؤون الاقتصادية محسن رضائي، مع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد في الدوحة، أن الشيخ تميم وافق على مقترح صياغة خارطة طريق لتنمية العلاقات التجارية وتشكيل مجموعات عمل لمتابعة هذا الموضوع. وأشار بيمان باك إلى تأكيد الجانبين بضرورة رفع التبادل التجاري لبلوغه مستوى ٣ مليارات دولار حتى سنة ٢٠٢٥ ودعمها لترقية مستوى العلاقات التجارية.



صادرات الأجهزة المنزلية الإيرانية تنمو ١٨/٥٪

أعلن مساعد وزير الصناعة والمعادن والتجارة نمو صادرات الأجهزة المنزلية المحلية الصنع بنسبة ١٨/٥ بالمئة في النصف الأول من السنة المالية الجارية (فترة ٢١ مارس/آذار حتى ٢٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢) قياساً بالفترة المناظرة السابقة ٢٠٢١.

وقال مهدي برادران خلخالي، لدى تفقده إحدى وحدات الإنتاج، أن صادرات الأجهزة المنزلية الصغرى قد نمت ٣٤ بالمئة. وبين أن المستوى الإنتاجي المستهدف في السنة الجارية صناعة ١٨/٥ مليون جهاز منزلي، مستطرداً: في السنة المالية الفائتة (المنتهية ٢٠ مارس/آذار ٢٠٢٢)، تم صناعة ١٧/٥ مليون جهاز.

واعتبر خلخالي أن وتيرة إنتاج البلاد متنامية وتم تحقيق نمو مناسب بمجال الصناعة والإنتاج والوظائف.

إعادة تشغيل ٤٥٠ وحدة صناعية عاطلة في البلاد

أعلن مساعد وزير الصناعة والمعادن والتجارة الإيراني عن إعادة تشغيل ٤٥٠ وحدة صناعية ودخولها العجلة الإنتاج مجدداً في البلاد.

وأشار علي رسوليان، في اجتماع مع نشطاء القطاع الخاص في مدينة أردبيل (شمال غرب)، أن الوزارة تستهدف إعادة تشغيل ١٦٠٠ وحدة إنتاجية حتى ٢٠ مارس/آذار المقبل، حيث من المتوقع توفيرها ٢٨٨٠٠ فرصة عمل. وبين أن ٨٤٨ مدينة صناعية بـ ٥٠ ألف وحدة إنتاجية تنشط بالبلاد حالياً، فيما تم تخصيص ١٨ ألف هكتار أراض لاستحداث وحدات بغرض الاستثمار.

فنزويلا مركز تصدير منتجات السيارات الإيرانية لأمريكا الجنوبية

وأشار وزير النقل الفنزويلي رامون فيلاسكوز، في هذا الاجتماع، إلى انعقاد مهرجان مبيعات السيارات الإيرانية الناجح على هامش معرض إيران-فنزويلا للتكنولوجيا، وكشف عن إقبال المواطنين في بلاده على المنتجات الإيرانية، وقال إنه يقترح تصدير ألف سيارة من كل مصنع سيارات إلى فنزويلا حتى الشهر

ووزير النقل الفنزويلي وممثلي وزارتي الدفاع والخارجية الإيرانية والرئيس التنفيذي لشركة سايبا ورئيس مجلس إدارة شركة صناعة الجرارات ورئيس مجلس إدارة شركة تاكستان للسيارة، التوقيع على مذكرات التعاون بين مصنعي السيارات المحليين ودولة فنزويلا.

أعلن وزير النقل الفنزويلي عن تسجيل طلب شراء ٣٠ ألفاً و ٢٠٠ سيارة إيرانية من طراز "تارا" و"دنا بلاس" من قبل مواطني هذا البلد خلال معرض إيران - فنزويلا للتكنولوجيا. وجرى خلال اجتماع حضره نائب رئيس قسم التصدير والشؤون الدولية لشركة "إيران خودرو"

يمكن وتفعيل شركات قطع الغيار الإيرانية من أجل تطوير صناعة السيارات في فنزويلا، وقال: في مجال خدمات ما بعد البيع أيضاً، فإن فنزويلا تطلب بجد إرسال قطع الغيار وتدريب الموظفين وتقديم الخدمات المناسبة.

بدوره، أعلن نائب رئيس الشؤون الدولية والتصدير في شركة "إيران خودرو" عن استعداد هذه الشركة المصنعة للسيارة لتلبية أقصى الطلبات من الجانب الفنزويلي.

وزير النقل الفنزويلي أعلن عن تسجيل طلب شراء ٣٠ ألفاً و ٢٠٠ سيارة إيرانية